هو الظاهر لوجهين احدهما ان الفصل كما مر يحقق ان ما بعده خبر عما قبله نعتا وتي به لتبيين الاسناد
ولذا سمي عمادا لانه يعتمد عليه الثاني انه لو كان المقصود ما يكون مبتدا لاحتاج هو ايضا الى رابطة
اخرى لان فيه مع ما بعده قضية حملية ثم تلك الرابطة اما ان تكون هي ضمير فصل لا محل له كما هو عند
محققي النحويين وهو خلاف المفروض او مبتدا فيستدعي رابطة اخرى ويتسلسل اللهم الا ان
يقال ان القضية التي موضوعها ضمير تستغني عن الرابطة فاذا كانت الرابطة هي ضمير الفصل
لا محل لها لم يرد على المناطقة اعتراض في جعله اداة اذ كثير من اهل العربية يجعلونه ايضا حرفا
فان كان اعتراض فعليهم نعم يعترض عليهم في التعليل كما قال السعد **فان قلت**
ضمير الفصل لا يوجد في كل محل اذ لا يكون الا بين جزئي ابتدا معرفتين او نكرتين كمعرفتين في امتناع
لحاق ال وحينئذ تبقى الجمل الاخر بلا رابطة **قلت** لم يقولوا ان الضمير المذكور
يتلفظ به في غير ما ذكرت حتى يلزم ما ذكرت بل انه لا بد بين الطرفين من وجود رابطة في المعنى
غير انه اذا كان المحمول يلتبس بالتابع فاهل العربية يذكرونه للفرق بينهما وهو لذلك كان
مقصودهم به ازيد من ذلك وهو الربط ايضا لم يبعد ان يكون لهم به مزيد اهتمام فيلتزمونه
في كل موضع نية سوا ذكر او لم يذكر والنحاة انما منعوا في غير تلك المواضع ذكره لفظا ولم
يستشعروا ان هناك شيا في المعنى على ان بعض النحاة يجوز الفصل في النكرات واما الجملة
الفعلية فتستغني عن الرابط كما سيجي وما بقي جايز فيه كما مر والله اعلم ثم قول السعد
ايضا ان هو غير موضوع للربط بل نقل اليه هو وان كان صحيحا في نفسه لا يكون اعتراضا على
المناطقة لانهم يقولون لفظة هو رابطة ولم يتعرضوا الاصل موضوعها ومذا ما يسلم واما الكلم
الوجودية فقد نظر فيها ابو عبد الله الشريف من وجهين احدهما انها قد تجتمع مع الضمير الرابط
نحو كنت انت الرقيب وذلك يمنع كونها رابطة الثاني انها وضعت لمعنى اخر غير الربط كالدلالة على
اقتران مضمون الجملة بالزمان الموافق لصيغتها ودعوى انها تفيد غير ذلك لا دليل عليها وهذا
بخلاف الضماير اذ لا تفهم سوى الربط قال ابن مرزوق مجيبا عنه لم يقولوا انها رابطة في كل مكان
بل يصح الربط بها كالضماير كذلك وقوله تعالى كنت انت الرقيب عليهم ان جعلت انت تاكيدا ترجح
كون كان للربط وان جعل فصلا فهو الرابط قال ولقايل ان يقول كلاهما يدل على الربط كالتاكيد اللفظي
وكان كل واحد من الطرفين يجوز تاكيده فكذلك ما يدل على النسبة واما قوله وضعت لكذا فذلك
لا ينافي كونها رابطة وايضا فان النحاة انما سموها ناقصة على الصحيح من حيث انها لا تكتفي بالموضوع
بل بمطالبة المحمول معه وكذا شان النسبة تستلزم شان المنتسبين **الرابع** الضمير المحمول
رابطة لا فرق فيه بين ان يكون للتكلم او الخطاب والغيبة وكذا لا فرق في الافعال الوجودية
بين ان تتقدم على الجزئين نحو كان زيد قايما او تتوسط نحو زيد كان قايما او تتاخر نحو زيد
قايما كان والمراد هنا بالافعال الوجودية الافعال النواقص ككان وغيرها الا التي ينقلب
الكلام معها انشا نحو عسى فليست من هذا وهذا التعميم يدخل فيه ليس على المشهور ومنا انها
فعل او في كونها رابطة نظر اذ لا تدل على شي سوى نفي النسبة كما وان النفي انتهى **الخامس**
قد علمت ان القضية لا بد فيها من رابطة وان لم تذكر كانت ثلاثية طبعا ثنائية لفظا وان
صرح بها كانت ثلاثية طبعا ووضعا الا ان المحمول ان كان كلمة وتقدم نحو قام زيد استغنى

عن الرابطة

عن الرابطة فكانت القضية ثنائية وضعا وطبعا وان تاخر او كان اسما مشتقا نحو زيد قايم
او قايم فكذلك عند الامام فيما نقل وان صرح بالرابطة في هذين كانت القضية عنده ثنائية
طبعا ثلاثية وضعا واستحب لذلك ان لا يصرح بالرابطة مع المحمول المشتق لانه يجتنب التكرار
هنا كما يجتنب في الحدود لان المشتق يدل على ان شيا ما وجد له المشتق منه فهو لذلك مرتبط
بالموضوع هكذا نقل ابن مرزوق ولم ير من فرق غيره بين المشتق والجامد في احتياج كل منهما
الى الرابطة غير ما اخذ ابن مرزوق من كلام ابن سينا ان الجامد احوج اليها اذ لا شي معه يغني عنها
اذا احتيج اليها والمشتق بخلافه لاجل ما تضمن من الضمير فكانت حاجة الجامد اليها اشد قال
ويدل عليه من كلامه تقسيمه القضايا الى ثنائية محضة وهو ما محمولها اسم جامد ولم يصرح معه
برابط وثلاثية محضة وهي ما صرح فيها برابطة غير زمانية ومحتملة وهي ما محمولها كلمة او اسم
مشتق نظرا الى لفظها والى ما تحملته من الضمير انتهى وانظر كيف قيد الرابطة في القسم الثاني
بغير الزمانية ولا يظهر فرق بينهما **السادس** ما ذكره المص في كيفية صدق الموضوع على افراده
عن الفارابي من انها الامكان اراد به ما يمكن في نفس الامر لا بمجرد الفرض حتى لا يدخل الحجر في نحو كل انسان
كذا او المراد بالامكان ما يقابل الامتناع لا ما يقابل الفعل ولذا وهم من اورد عليه كذب كل انسان
حيوان بالضرورة لان النطفة مما يمكن ان تكون انسانا وليست بحيوان بالضرورة فهم المعترض
ان المراد بالامكان القوة وهو باطل بل المراد ما تقدم ولا شك ان الانسان بهذا المعنى لا يمكن
صدقه على النطفة اصلا وما احد ان يقال للمعترض ان اثبت الانسانية للنطفة بالقوة على
مدعاك فلتثبت لها الحيوانية ايضا بالقوة للزومها للانسانية بالضرورة وحينئذ يصح قولنا
كل انسان حيوان ولو على زعمك فيما اعترض **السابع** تقدم ان في الجملة ثلاثة امور
ذات الموضوع وصدق وصفه عليه وصدق وصف المحمول عليه اما ذات الموضوع فقد مر
ما فيه واما صدق وصف الموضوع فقد ذكر المص ما فيه من المذاهب واما صدق وصف المحمول فقد
يكون بالضرورة او الامكان او غيرهما من الجهات الاتية وانما كانت ثلاثة امور فقط لان
المعتبر من المحمول هو وصفه لا ذاته فاذا قلنا كل ج ب فليس معناه ان حقيقة ج هو
حقيقة ب والا كانا مترادفين ولم يكن حمل في المعنى بل في اللفظ فقط وانما معناه ان ما
صدق عليه ج من الافراد هو ب اي متصف بمفهوم ب فمعنى كل انسان كاتب ما صدق
عليه الانسان من زيد وعمرو وخالد مثلا يصدق عليه كاتب ويتصف به وتشكك بعضهم على
الحمل فقال لا يصح في قضية لانا اذا قلنا كل ج ب فب اما ان يكون نفس ج او غيره
فان كان نفسه لم يفد الحمل لانه بمنزلة كل ج ج وان كان غيره لم يصح الحمل لانه يفيد انه هو والفرض
انه غيره فالحمل مؤد اما الى عدم الفايدة واما الى الكذب وكلاهما باطل فالحمل باطل واجيب
بانه غيره قوله فيمتنع الحمل ممنوع لانه لم يرد ان حقيقة ج حقيقة ب حتى يلزم الكذب بل ان
ما صدق عليه ج يصدق عليه ب ولا مانع من صحته وان تخالفا في المفهوم لان المفهومات المتغايرة
تصدق على ذات واحدة كالضاحك والكاتب والماشي الصادقة على ذات الانسان **قلت**
وظاهره ان هذا انما هو في الاخبارات المعنوية واما حمل احد المترادفين على الاخر فهو بخلاف ذلك
مع صحة الحمل فيه ايضا **الثامن** تكلم المص هنا على التفريق بين الخارجية والحقيقية

مخطوطات جامعة الرياض

Copyright © King Saud University